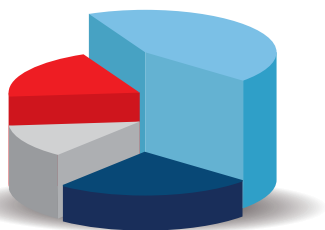
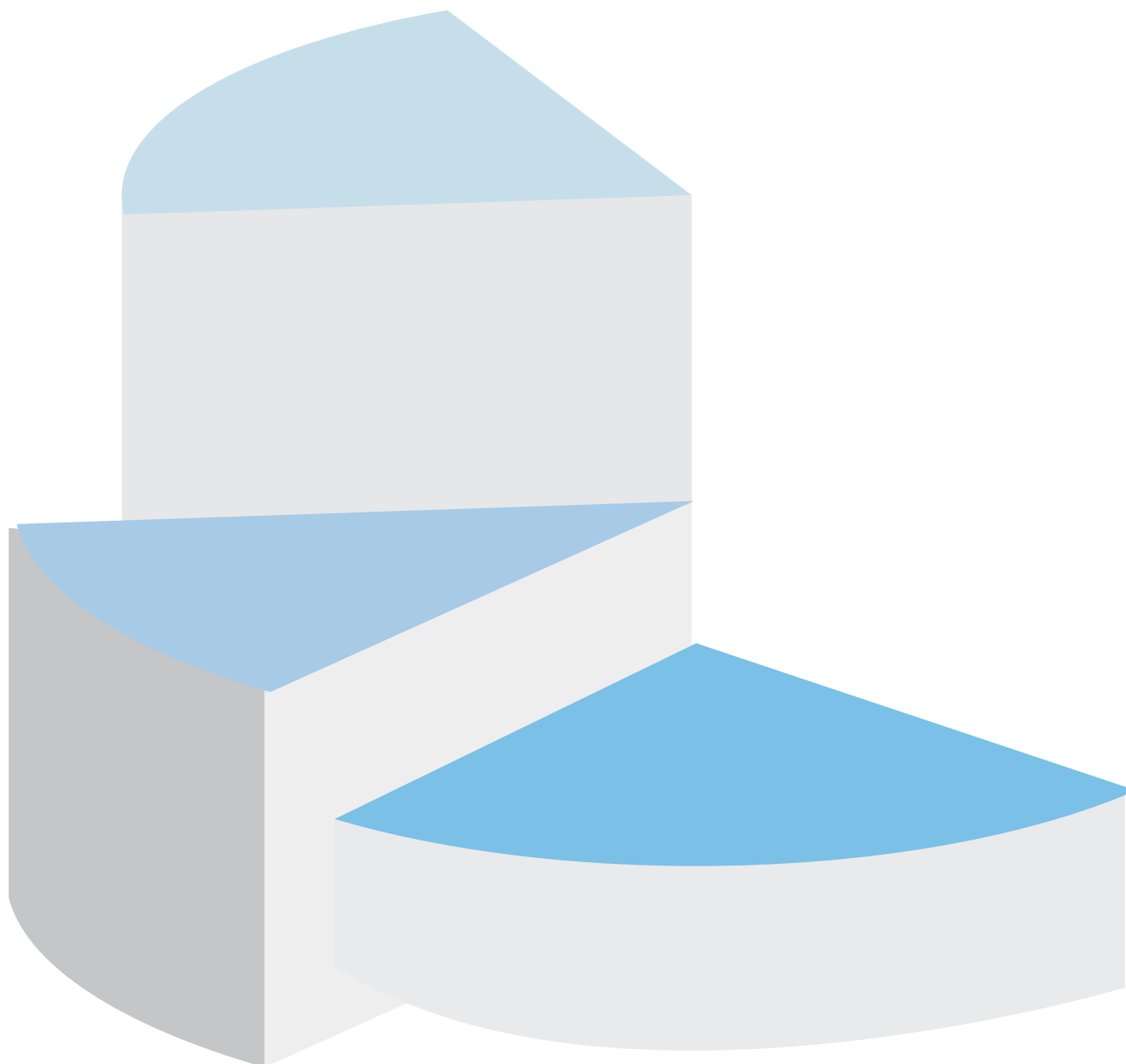


مؤشر إستثمار جمعية تجار بيروت بنك البحر المتوسط



الفصل الثالث من سنة ٢٠١٣





مؤشر استثمار جمعية تجار بيروت- بنك البحر المتوسط هو عبارة عن مكوّنين اثنين:

مكوّن مبيعات الجملة: يتناول هذا المكوّن حجم المبيعات خلال الفصل المنصرم ويعكس حالة النشاط التجاري مقارنة بنفس الفصل من السنة الماضية ومقارنة أيضاً مع الفصل السابق له. إن "مكوّن مبيعات الجملة" يقيّم كمية المبيعات المتدفقة عبر قنوات البيع في السوق المحلية؛ مخرجات تجار الجملة هي مدخلات تجار التجزئة.

مكوّن نيّة الاستثمار: هذا المكوّن هو مقياس لنوايا تجار الجملة في زيادة أو تخفيض استثماراتهم خلال الفترة القادمة القصيرة المدى. إن هذه النوايا تعكس نظرة هؤلاء لصحة وعافية القطاع من خلال رأس المال الثابت في المستقبل القريب.

مكوّن مبيعات الجملة

"مكوّن مبيعات الجملة"، الذي يتناول النشاط خلال الفصل المنصرم شهد تراجعاً حقيقياً ملموساً بلغ ٥,٧٧٪ بالمقارنة مع نفس الفصل من سنة ٢٠١٢

نسبة التغير السنوية ما بين الفصل الثالث من ٢٠١٣ بالمقارنة مع الفصل الثالث من ٢٠١٢		
الفصل الثالث من ٢٠١٣	الفصل الثالث من ٢٠١٢	
٩٤,٧٩	١٠٠	مكون مبيعات الجملة الإسمي
-٥,٢١٪		التغير الإسمي في مكون مبيعات الجملة
٩٤,٢٢	١٠٠	مكون مبيعات الجملة الحقيقي
-٥,٧٧٪		التغير الحقيقي في مكون مبيعات الجملة

بلغت نسبة التضخم في جميع القطاعات بين أيلول ٢٠١٢ وأيلول ٢٠١٣ حوالي ٠,٦٪

في حين أن التراجع الحقيقي بلغ ٣,٤٧٪ بالمقارنة مع الفصل السابق من سنة ٢٠١٣.

نسبة التغير الفصلية ما بين الفصل الثاني من ٢٠١٣ مقارنة مع الفصل الثالث من ٢٠١٣		
الفصل الثالث من ٢٠١٣	الفصل الثاني من ٢٠١٣	
٩٦,٩٨	١٠٠	مكون مبيعات الجملة الإسمي
-٣,٠٢٪		التغير الإسمي في مكون مبيعات الجملة
٩٦,٥٢	١٠٠	مكون مبيعات الجملة الحقيقي
-٣,٤٧٪		التغير الحقيقي في مكون مبيعات الجملة

بلغت نسبة التضخم في جميع القطاعات بين حزيران ٢٠١٣ وأيلول ٢٠١٣ حوالي ٠,٤٧٪



إن التراجع المذكور، سواءً بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة أو مع الفصل السابق من هذه السنة، ليس مفاجئاً. نظراً لضعف القوة الشرائية لدى المواطن اللبناني وغياب الزّوَار والسياح، خاصة الخليجيين منهم الذين يساهمون عادةً في حيوية الأسواق التجارية اللبنانية بشكل ملحوظ.

إن الدراسة المفصلة لنتائج كل قطاع تشير إلى تفاوت ما بين القطاعات.

شهد قطاع المحروقات السائلة تراجعاً سنوياً ناهز الـ ١٢٪ في الكميات. بالإضافة إلى ذلك شهدت قطاعات أخرى تراجعاً في المبيعات كالتالي:

- قطاع الملابس والمنسوجات والاحذية والسلع الجلدية - ٢٢ ٪
- قطاع العطور ومستحضرات التجميل - ٧ ٪
- قطاع الحبوب والمحاصيل الزراعية - ٧ ٪
- قطاع الأجزاء والمعدات الكهربائية والإلكترونية والأقراص المغناطيسية - ٧ ٪
- قطاع الكتب، الورق، المجلات، الصحف والقرطاسية - ٥ ٪
- قطاع آلات الكمبيوتر - ٥ ٪

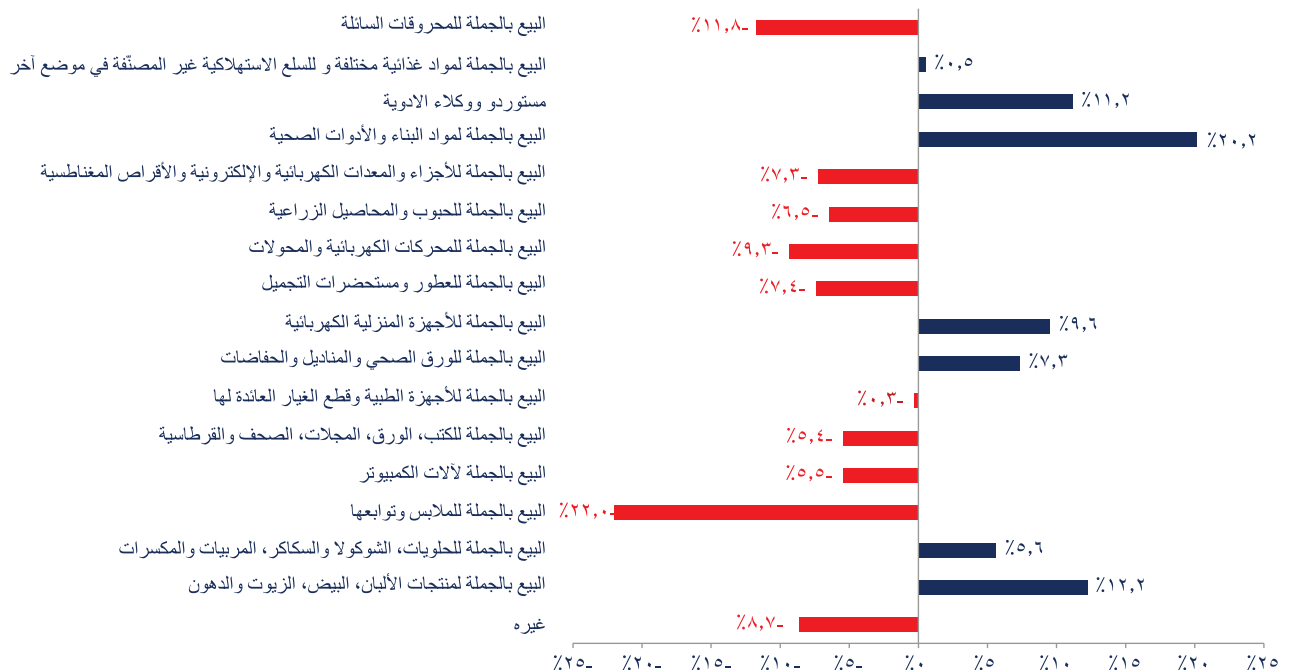
تدل هذه الأرقام على التالي:

- تقيّص المواطن اللبنانيين لجهة استهلاك الأمتعة الشخصية ولوازم الاعتناء بالذات، و المشتريات الثقافية والترفيهية. معتبرين أنها مشتريات غير أساسية أو ملحقّة.
- غياب الزائر الخليجي الذي لطالما شكّل عاملاً مهماً جداً في الاقتصاد اللبناني.
- هنالك عدداً من تجار التجزئة قد أقدموا على إقفال محالهم مشكّلين قيمة سلبية في المعادلة التجارية ككل.

وفي المقابل، هنالك قطاعات سجّلت تحسّناً نسبياً بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة، ولا سيما:

- قطاع مستوردي وموزعي الأدوية سجّل ارتفاعاً بنسبة ١١ ٪.
 - قطاع منتجات الألبان، البيض، الزيوت والدهون شهد ارتفاعاً بلغ ١٢ ٪.
 - قطاع مواد البناء والأدوات الصحية سجّل ارتفاعاً ملحوظاً بلغ الـ ٢٠ ٪.
- هذه الأرقام ليست مفاجئة، حيث أنها تدلّ على زيادة الطلب على المواد الغذائية الأساسية بسبب النزوح السوري الكثيف الى لبنان. أما الزيادة على مواد البناء فهي تعكس صلاية قطاع الإنشاء والبناء، ومتابعة العمل في المشاريع التي أطلقت سابقاً، وهذا دليل على ثقة المستثمرين في القطاع العقاري على المدى المتوسط والطويل.

مكون مبيعات الجملة ما بين الفصل الثالث من ٢٠١٢ والفصل الثالث من ٢٠١٣





مكوّن نيّة الاستثمار

"مكون نيّة الاستثمار" يعبّر عن نوايا تجار الجملة في زيادة أو تخفيض استثماراتهم خلال الفترة القادمة. أظهرت النتائج المركّبة أنه ليس هنالك أي نية واضحة لتخفيض الاستثمار في قطاع تجارة الجملة على المدى القريب بالرغم من الأرقام التي شهدتها القطاع خلال الفصل الثالث لسنة ٢٠١٣ :

- إن الرقم المجمّع "لمكون نيّة الاستثمار" في الفصل الثالث من سنة ٢٠١٣ بلغ مستوى ١٦٤٢، على مقياس - ٣ الى + ٣ الذي تمّ تبنيّه للتعبير عن مستوى نوايا زيادة أو تخفيض الاستثمار. وهنا يشير التجار إلى نيّتهم بالاستثمار باختيار درجة ما بين - ٣ (تخفيض مؤكد للاستثمار) و + ٣ (زيادة مؤكدة للاستثمار)، أو اختيار الصفر في حال إبقاء الوضع على ما هو عليه.

- يمكن تسوية هذا الرقم الى المدى العددي (١٠٠، ٠) ليبلغ ٥٢،٧. بما أن "مكون نيّة الاستثمار" المسوي تخطى مستوى ٥٠، يدل على أن نية الاستثمار لا زالت تتسم ببعض الإيجابية بالرغم من الانخفاض الإجمالي في مستوى الأعمال الذي شهدته قطاع تجارة الجملة في الفصل الثالث لهذه السنة.

إن الدراسة المفصلة لكل قطاع توزع النتائج إلى ثلاثة مجموعات:

- قطاعات ليس لديها أي نية لا بزيادة الاستثمار ولا بتخفيضه:
○ قطاع البيع بالجملة لمواد البناء والأدوات الصحية الذي شهد تحسّن في أرقام المبيعات (+ ٢٠ %).
○ قطاع البيع بالجملة للعطور ومستحضرات التجميل، وقطاع البيع بالجملة للكتب، الورق، المجلات، الصحف والقرطاسية، حيث انخفضت المبيعات بنسبة ٧ % و ٥ % على التوالي.

- قطاعات تعطي دلالات بأن لديها نوايا إيجابية لزيادة الاستثمار:
○ قطاع البيع بالجملة للأجهزة المنزلية الكهربائية، وقطاع البيع بالجملة لمنتجات الألبان، البيض، الزيوت والدهون، وهما قطاعان شهدا نتائج إيجابية خلال الفصل الثالث لهذه السنة (+ ٩،٥٥ % و + ١٢،٢٤ % على التوالي).
○ قطاع البيع بالجملة لآلات الكمبيوتر، بالرغم من تباطؤ النشاط في الفصل السابق حيث بلغ - ٥،٤٦ %.

- هناك قطاع واحد أظهر نيّة في تخفيض الاستثمار بشكل ملحوظ وهو قطاع الملابس والمنسوجات والاحذية والسلع الجلدية الذي شهد انخفاضا حادا في أرقام الأعمال خلال الفصل الثالث بلغ - ٢٢ % بالمقارنة مع الفصل نفسه من السنة السابقة والفصل الثاني لهذه السنة.

ملاحظة :

إن هذه المعلومات زودت من بنك البحر المتوسط ش.م.ل. على سبيل الإعلام وهي غير معدة للاستعمال كأداة بحث أو أساس أو مرجع لأي قرار. إن هذه المعلومات بما في ذلك أي تحليل شخصي (إن وجد)، تستند الى المراجع المتاحة المختلفة التي يُعتقد بأنها موثوق بها ولكن لا يمكن ضمان دقتها وقد تكون عرضة للتغيير دون إشعار. إن بنك البحر المتوسط ش.م.ل. لا يضمن دقة وحسن التوقيت ودوام توفر أو اكتمال هذه المعلومات. إن جميع البيانات الواردة هي على سبيل الإرشاد ولا يمكن الاعتماد بها كعرض، أو توصية شخصية أو استشارة. ولا يتحمل بنك البحر المتوسط ش.م.ل. أية مسؤولية، مباشرة أو غير مباشرة، تترتب عن أو تتصل أو تنتج عن استعمال هذه المعلومات.